

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/2009/WG.4/5
10 December 2009
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

اجتماع فريق الخبراء حول المحاسبة البيئية في منطقة الإسكوا
بيروت، 14-16 تشرين الأول/أكتوبر 2009

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في بيروت في الفترة من 14 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2009، اجتماع فريق الخبراء حول المحاسبة البيئية في منطقة الإسكوا. وكان الهدف من الاجتماع مناقشة الدراسة التي أعدتها الإسكوا في عام 2009 بعنوان "إطار المحاسبة البيئية الاقتصادية في منطقة الإسكوا" واستندت إليها لوضع برنامج لتطبيق "نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة" في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وحضر الاجتماع 27 مشاركاً من ممثلين عن البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في الإسكوا، وعن منظمات إقليمية ودولية.

وناقش المجتمعون إطار نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة، ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في مجال المياه، والحسابات الفرعية ذات الأولوية، والإنفاق على حماية البيئة، وكلفة التدهور البيئي، والتجارب ذات الصلة على مستوى البلدان وعلى صعيد المنطقة. وقد توصلوا بنتيجة مناقشتهم إلى مجموعة من التوصيات تناولت تطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في البلدان الأعضاء في الإسكوا، فتوجّهت إلى مختلف الجهات المعنية في الأمانة التنفيذية للإسكوا، والبلدان الأعضاء فيها، وفي شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة الدول العربية.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	4-1 مقممة
		<u>الفصل</u>
3	42-5 أولاً- مواضيع البحث والمناقشة
3	10-6 ألف- نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة
5	15-11 باء- نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في بلدان الإسكوا: الحسابات الفرعية ذات الأولوية
6	21-16 جيم- الإنفاق على حماية البيئة
7	27-22 دال- التجارب على الصعيدين القطري والإقليمي
8	42-28 هاء- برنامج العمل الإقليمي والتوصيات
11	43 ثانياً- التوصيات
11	 ألف- التوصيات المقترحة لتحسين حسابات البيئة والمياه
13	 باء- التوصيات المتصلة بإنفاق القطاع العام على البيئة
13	48-44 ثالثاً- تنظيم الأعمال
13	44 ألف- مكان الاجتماع وموعد انعقاده
14	47-45 باء- افتتاح الاجتماع
14	48 جيم- الحضور
		المرفقات
15	 المرفق الأول- برنامج عمل لبلدان الإسكوا
20	 المرفق الثاني- قائمة المشاركين
24	 المرفق الثالث- تقييم الاجتماع

مقدمة

1- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في بيروت في الفترة من 14 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2009، اجتماع فريق الخبراء حول المحاسبة البيئية في منطقة الإسكوا. وقد حضره 27 مشاركاً من ممثلين عن المكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات البيئة ووزارات المياه في ثمانية من البلدان الأعضاء في الإسكوا، وخبراء من شيلي وسلوفينيا، وممثلين عن جامعة الدول العربية، والمركز الأفريقي للإحصاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمكتب الإقليمي لغرب آسيا في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والبنك الدولي.

2- يقدّم نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة معلومات بيئية تساهم في جهود التنمية الاقتصادية. وسيعتمد هذا النظام كمعيار دولي بحلول عام 2012. وقد ناقش الخبراء خلال الاجتماع الدراسة التي أعدتها الإسكوا في عام 2009 بعنوان "إطار المحاسبة البيئية الاقتصادية في منطقة الإسكوا" بهدف وضع برنامج لتطبيقه على مستوى المنطقة. ويسعى هذا الإطار إلى تكييف نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة بما يراعي أولويات البلدان الأعضاء في الإسكوا وخصائصها. وقد أكد المشاركون في الاجتماع على أهمية تطبيق هذا النظام بالنسبة إلى المنطقة.

3- وتركزت المناقشات على الحسابات الفرعية ذات الأولوية التي يتضمنها نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة، وعلى نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في مجال المياه، ولا سيما الإنفاق على حماية البيئة، وكلفة التدهور البيئي، والتجارب ذات الصلة على مستوى البلدان وعلى صعيد المنطقة. وانتهت المناقشات إلى مجموعة من التوصيات تناولت تطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في البلدان الأعضاء في الإسكوا، فتوجّهت إلى مختلف الجهات المعنية في الأمانة التنفيذية للإسكوا والبلدان الأعضاء فيها، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة الدول العربية.

4- وأجمع المشاركون على أنّ الحسابات والإحصاءات المتعلقة بالمياه هي من أبرز الأولويات بالنسبة إلى هذه المنطقة التي تعاني من شح الموارد المائية وتحتاج إلى إدارتها بكفاءة. كذلك ركزوا في مناقشاتهم على حسابات الإنفاق على حماية البيئة التي توازيها أهمية، ولا سيما الحسابات والإحصاءات المتصلة بالمياه والطاقة والانبعاثات والنفايات.

أولاً- مواضيع البحث والمناقشة

5- توزّعت أعمال اجتماع الخبراء على ست جلسات. وينشر الموقع الإلكتروني للإسكوا <http://www.escwa.un.org> ما تناوله المشاركون من عروض ووثائق.

أف- نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة

6- استُهلّت الجلسة الأولى بعرض عن التقدم الذي أحرزته منطقة الإسكوا في تطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في منطقة الإسكوا. فاستعرضت الجداول التي وضعت في إطار تطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في مجال المياه في مرحلته التجريبية في عدد من البلدان الأعضاء، وحسابات الطاقة والإنفاق على حماية البيئة، ومختلف الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا في السنوات الأخيرة في إطار مشروع تنمية القدرات الوطنية للدول الأعضاء في الإسكوا في مجال إحصاءات ومؤشرات وحسابات البيئة.

7- وتخلّ الجلسة عرض ثانٍ أكد على ضرورة تطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في منطقة الإسكوا، حيث تناول واقع النظام والوظائف التي يؤديها، وحدّد أشكال التكامل بين الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية والاقتصادية. كذلك تناول العرض العلاقة بين نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة والسياسة العامة، وسُبل استخدام هذا النظام كأداة للمساعدة في عملية صنع هذه السياسة.

8- وركّز المجتمعون على أهمية مشاركة الأوساط السياسية في دعم تطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة. فاستعرض ممثل جامعة الدول العربية مقترحات تدعو إلى إنشاء فريق عمل عربي يُعنى بالمعلومات البيئية، ويستند في عمله إلى نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لوضع مؤشرات بيئية ومؤشرات عن التنمية المستدامة في المنطقة. وأكد على أهمية إدراج المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة ضمن برنامج عمل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة. وتطرّق المشاركون إلى موضوع التنسيق بين المؤسسات الأكاديمية والمكاتب الإحصائية الوطنية أو وزارات البيئة في تطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة. فأشارت الإسكوا إلى صعوبة الحصول على ما يلزم من تمويل لتحقيق هذا التنسيق وإلى إمكانية تذليل هذه الصعوبة في حال نظمت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة دورات تدريبية لمدراء المكاتب الإحصائية الوطنية. وناقش المشاركون أيضاً أهمية تعزيز التنسيق والتعاون بين البلدان الأعضاء في الإسكوا بهدف تعزيز القدرات الإحصائية.

9- وقدّم ممثل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة لمحة موجزة عن نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة أشار فيها إلى أهميته في مجال السياسة العامة وإلى العلاقة بين المحاسبة البيئية والاقتصادية والإحصاءات والمؤشرات الأساسية. وتناول عناصر النظام وخصائصه وأبرز الجوانب التي تشملها عملية تنقيح هذا النظام، والجدول الزمني المتوقع لإنهائها واعتماد نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة كمعيار إحصائي دولي. ورداً على سؤال طرحه ممثل لبنان حول حسابات السياحة الفرعية وصلّته بحسابات المياه ونظام تغير المناخ، أوضح ممثل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة أن نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة يوفر ما يكفي من معلومات تنفيذ في وضع سياسات تعالج آثار تغير المناخ. وأشار إلى أن جميع القطاعات معنية بتغير المناخ وإلى إمكانية الاستفادة من مختلف فئات الحسابات لتوفير أسس سليمة لوضع سياسة عامة بهذا الخصوص. فنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة يتميّز عن غيره من النظم بقدرته على الجمع بين المعلومات البيئية والاقتصادية، وهذا ما يسمح بتحليل أثر الأدوات الاقتصادية على المناخ مثلاً. فقد استخدمت عدة بلدان هذا النظام في مجال السياحة لتحليل أثرها على البيئة وذلك عن طريق ربط نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة بحسابات السياحة الفرعية.

10- وناقش المشاركون مسألة الالتزام بتطبيق التوصيات الصادرة عن اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. فأشار ممثل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة إلى أنّ دور اللجنة الإحصائية يقتصر على تشجيع البلدان على تطبيق المعايير والتوصيات. وفي غياب أي التزام قانوني، ترى هذه الدول نفسها مدفوعة بشدّة إلى تطبيق تلك المعايير والتوصيات وإدراجها في برامج العمل العادية لمكاتبها الإحصائية الوطنية. ويُتوقع أن يستغرق تنفيذ التوصيات وقتاً طويلاً نظراً إلى تشعبها. واستوضح ممثل فلسطين عن حساب المؤشرات من خلال الجداول القياسية لحسابات المياه. وأشار أحد المشاركين من مصر إلى المشاكل التي تعوق استخدام عدد من مؤشرات المياه في مصر، وطلب توضيح أطر التعاون بين اللجان الإقليمية وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في مجال المحاسبة البيئية.

باء- نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في بلدان الإسكوا:

الحسابات الفرعية ذات الأولوية

11- استُهلّت الجلسة الثانية بعرض موجز عن عملية إعداد حسابات المياه في منطقة الإسكوا. واستعرضت أمثلة عن الدورات التدريبية التي تابعها ممثلون عن البلدان الأعضاء في الإسكوا في آب/أغسطس 2008 بشأن نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في مجال المياه. كذلك استُعرضت بعض الدراسات الرائدة التي أعدتها بلدان أعضاء حول هذا النظام وما استخلص منها من دروس وأنشطة ذات أولوية ينبغي تطبيقها بهدف تحسين إجراءات تطبيق النظام. وتخلّل الجلسة عرض لبرنامج عمل إقليمي لتطوير حسابات المياه والبيئة والخطة المقترحة لتنفيذه.

12- واستعرض خبير من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الاستراتيجية المقترحة لتطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في مجال المياه. وتتضمن هذه الاستراتيجية، التي عُرضت على اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة ولجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالمحاسبة البيئية-الاقتصادية، إعداد التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه، والتقييم العالمي لإحصاءات المياه وحساباتها. وقد حدّد المشاركون خمس خطوات رئيسية ينبغي اتخاذها في المرحلة المقبلة، وهي التشجيع على اعتماد الاستراتيجية المقترحة، وتدريب شبكة من الخبراء، ومنح الشهادات، وجمع البيانات الدولية ذات الصلة، والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي.

13- وشدّد عدد من خبراء الإسكوا على أهمية إحصاءات الطاقة، ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة، وناقشوا كيفية استخدام تلك الحسابات. واستعرض المجتمعون في مناقشاتهم ضرورة التنسيق بين الجهات المانحة للحؤول دون حصول تداخل بين الأنشطة المتشابهة؛ وإعداد حسابات نقدية؛ والمواءمة بين برامج العمل السياسية والوطنية بما يخدم الأولويات البيئية؛ وإعداد بيانات عن حوض نهر الليطاني في لبنان؛ وترشيد استخدام المياه في القطاع الزراعي.

14- وتناول ممثل الأردن مسألة المنتجات الزراعية المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي في جداول نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة. فنصح الخبراء بإدراج هذا الوقود الحيوي كمنتج زراعي يُستخدم لأغراض متصلة بالطاقة. وتطرقت المناقشات إلى مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي التي تقارب 2 في المائة، وارتفاع مستوى استهلاك المياه في القطاع الزراعي الذي يستوعب أكثر من 50 في المائة من اليد العاملة.

15- واستفسر خبير من جامعة الاسكندرية عن المنهجيات المعتمدة في جمع البيانات. فأوضح ممثلو الإسكوا وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة أنّ الطريقة المعتمدة تختلف بين البلدان. وإنّ شعبة الإحصاءات هي في صدد وضع توجيهات تتناول تجميع وتصنيف البيانات اللازمة لإعداد توصيات دولية عن إحصاءات المياه. وأشار بعض المشاركين إلى الحاجة إلى إشراك صانعي القرار في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في مجال المياه، واعتماد رموز للإشارة إلى بنود البيانات في استبيان شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بشأن الإحصاءات البيئية قبل دورة عام 2012 بحيث تتوافق مع ما نصّت عليه التوصيات الدولية المتعلقة بالمياه.

جيم- الإنفاق على حماية البيئة

16- استُهلّت الجلسة الثالثة بعرض موجز عن حسابات الأراضي والنظم البيئية وحسابات التربة. ورداً على استفسار ممثل الأردن عن التكاليف الأولية المرتفعة للطاقة المتجددة، أكد المجتمعون أنّ الكلفة محسوبة

في الجداول. كذلك أوصى ممثل مصر بإدراج التكاليف الثابتة والجارية في جداول نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة.

17- وقدمت خبيرة من الجهاز الإحصائي الوطني في سلوفينيا عرضاً تناولت فيه الإنفاق على حماية البيئة في سلوفينيا. فاستعرضت جمع البيانات في هذا المجال، وأجرت مقارنة بين حسابات الإنفاق على حماية البيئة والاستبيان المشترك عن الإنفاق على حماية البيئة. وتحدثت الخبيرة أيضاً عن كيفية تجهيز البيانات ونشرها، وعن الوثائق القانونية التي يلزم البلد بتقديمها إلى المنظمات الدولية. واختتمت مداخلتها بالحديث عن حسابات نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة المعمول بها في بلدان الاتحاد الأوروبي، وعن الحسابات التي تعدها سلوفينيا حالياً.

18- وناقش المشاركون أهمية تدريب جهات التنسيق الوطنية، والمحافظة على الخبرات الداخلية وإنجاز التخطيط والإعداد اللازمين لإجراء المسوح. وحول نشر قوائم بالواردات والصادرات من المنتجات المتصلة بالبيئة، أكد المشاركون أنّ هذه البيانات تُنشر لأغراض معينة ولتحديد الاحتياجات وأخذها في الاعتبار لدى وضع سياسات بيئية جديدة. وفي هذا الإطار، أصدر المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية دليلاً عن المنتجات البيئية، ونشرت جامعة الدول العربية قائمة بالمنتجات البيئية المتوفرة في المنطقة العربية في عام 2007.

19- وقدم ممثل الأردن، وهو خبير في إنفاق القطاع العام على البيئة، دراسة حالة مفصلة عن الأردن في هذا المجال. وفي معرض الرد على سؤال حول تطبيق السياسات والضرائب البيئية في الأردن، أشار إلى أنّ الأردن يتشدد في تطبيق السياسة البيئية الوطنية، وذلك على أساس مبدأ "الملوث يدفع".

20- وقدم ممثل البنك الدولي عرضاً تناول فيه التدهور البيئي وكلفة التدابير المتخذة لمعالجة الضرر البيئي والوفورات في التكاليف في المناطق الساحلية في شمال لبنان. وأوضح الغرض من برنامج تقدير كلفة التدهور البيئي/التدهور البيئي وكلفة التدابير العلاجية المتخذة والوفورات في التكاليف، والفئات البيئية التي يستهدفها هذا البرنامج، والمنهجيات المعتمدة ومصادر البيانات ونتائج التحليل. واختتم العرض بتقديم دراسة حالة عن لبنان. ورداً على سؤال عن المنهجيات والمسوح والأساليب المستخدمة في إعداد دراسة الحالة وإمكانية الحصول عليها، أشار الخبير إلى أن البيانات المستخدمة متاحة على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي المخصّص للبرنامج. وأضاف أنّ معدّي الدراسة لم يعتمدوا ما يعرف بمنهجية نقل الدراسات، وهي منهجية تقضي بتطبيق الدراسات السابقة على دراسة الحالة وهي في طور الإعداد.

21- وحذر ممثل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة من مقارنة تكاليف التدهور البيئي التي لم تستند إلى مبادئ التقييم المبينة في نظام الحسابات القومية بالنتائج المحلي الإجمالي مثلاً. فمثل هذه المقارنة قد تؤدي إلى اختلاط في الوقائع لأنّ الصورة والمخرج المشمولين بالمؤشر يغطيان بنوداً مختلفة، كفائض المستهلك على سبيل المثال. وتناولت المناقشات منهجية تقدير كلفة التدهور البيئي التي يستفيد منها واضعو السياسات في تبيان كلفة التدهور البيئي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وفي إعداد مؤشرات الاقتصاد الكلي استناداً إلى حساب الوفورات الحقيقية.

دال- التجارب على الصعيدين القطري والإقليمي

22- ركزت أعمال الجلسة الرابعة على الوثائق التي عرض فيها المشاركون للإحصاءات البيئية في بلدانهم. فقدم ممثل المركز الأفريقي للإحصاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمحة موجزة عن ولاية المركز والبرامج والأنشطة التي يضطلع بها في مجال إحصاءات تغير المناخ. واختتم مداخلته بالإشارة إلى الخطوات اللازمة لتحقيق مزيد من التقدم. وتحديث ممثل شيلي عن الحسابات البيئية وعن النظام الإحصائي البيئي في شيلي، وكذلك عن الإجراءات المعتمدة في جمع البيانات وما تواجهه من مشاكل. وقدم ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة عرضاً موجزاً عن نظام المعلومات البيئية، وعملية تبادل المعلومات والدعم على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وأوضح كذلك مفهوم الاقتصاد الأخضر ثم استعرض مبادرة الاقتصاد الأخضر التي اعتمدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

23- وفي معرض مناقشة سبل استخدام إطار نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة كأداة تساهم من خلالها البيئة في الاقتصاد، طرح المشاركون عدة مسائل منها كيفية التوصل إلى إنتاج صناعي يراعي خصائص البيئة. وأشاروا إلى المشاكل التي تعوق تطبيق منهجية تقدير كلفة التدهور البيئي للمقارنة بين البلدان والناجمة عن الفرق بين الأسعار الجارية والأسعار الثابتة.

24- واستعرض ممثل جهاز شؤون البيئة في وزارة الدولة لشؤون البيئة في مصر الإطار القانوني للسياسة البيئية المعتمدة، ومفهوم المحاسبة البيئية، والمحاسبة الخضراء، والصعوبات والتحديات والتكاليف المتصلة بتنفيذها. وقدم ممثل جامعة الإسكندرية عرضاً تناول فيه نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في منطقة الإسكوا من حيث أهدافه ومختلف مراحل تطبيقه.

25- وناقش المشاركون سبل الربط بين الحسابات واستخراج المؤشرات منها. وأشار ممثل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في هذا الصدد إلى أنّ مؤشرات المياه وكثافة الطاقة على سبيل المثال مشتقة من حسابات مختلطة هي مزيج من حسابات نقدية ومادية للمياه والطاقة.

26- وتحديث ممثلو إدارة الإحصاء المركزي ووزارة البيئة في لبنان عن كلفة التدهور البيئي، وعمليات استعراض الإنفاق العام، وأنواع الحسابات التي يمكن تطبيقها في لبنان وأوجه قصورها. كذلك أجابوا عن أسئلة تناولت العلاقة بين تغير المناخ ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة. وأشاروا إلى صعوبة جمع البيانات على الصعيد الوطني، وإلى المشاكل الناجمة عن غياب نظام للقياس يسمح بتبسيط الإجراءات المعتمدة في قياس استهلاك المياه وإمداداتها.

27- واستعرض ممثل الإمارات العربية المتحدة الجهود والإجراءات التي تقوم بها وزارة البيئة والمياه لدعم حسابات البيئة، وحماية البيئة. فأشار إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لتوفير البيانات وجمعها ونشرها. واختتم ممثل اليمن هذه الجلسة بعرض تناول فيه واقع الإحصاءات والمؤشرات البيئية، والاستثمارات التي تهدف إلى تحسينها في المستقبل.

هاء- برنامج العمل الإقليمي والتوصيات

28- قُدم خلال الجلسة الخامسة عرضان. فتناول العرض الأول برنامج العمل الإقليمي المقترح بشأن نظم المحاسبة البيئية، والتوصيات المقترحة لتحسين الإحصاءات البيئية في منطقة الإسكوا. وشدد ممثل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة على ضرورة اعتماد معايير إحصائية، والتركيز على وضع خطة عمل لمجموعة محددة من جداول نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في مجال المياه، وتعميم هذا النظام في المؤسسات، ودعم المكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة، وتعزيز إلمامها بنظم المحاسبة البيئية؛ وتحديد

البيانات والتعاريف والتصنيفات المتاحة للمساعدة على تحسين نوعية البيانات؛ وتقييم التقدم المحرز في توفير البيانات في كل بلد، وسبل تعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء لمساعدة البلدان التي لم تحرز تقدماً مماثلاً في هذا المجال.

29- ورَكَزَ العرض الثاني على التوصيات المتصلة بحسابات الإنفاق على حماية البيئة والمحاسبة البيئية والاقتصادية. وتلت هذا العرض مناقشة تناول خلالها المشاركون الرابط بين الإنفاق وقطاع المياه لتحديد الاتجاه السائد في مجال إدارة الموارد المائية؛ وتطبيق الضرائب البيئية وضرائب التلوث؛ وتشجيع التعاون الثنائي بين المكاتب الوطنية والإقليمية من جهة، وبين المنظمات الدولية غير الحكومية من جهة أخرى؛ وضرورة تحفيز المؤسسات على اعتماد نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في مجال المياه؛ والدور الذي يمكن أن تؤديه المشاريع الممولة دولياً.

30- وتوزَع المشاركون على فريقين لمناقشة مسائل تتعلّق بإعداد الحسابات البيئية وتطويرها في المنطقة. فناقش أحد الفريقين الأسئلة من 1 إلى 4، والفريق الثاني الأسئلة من 5 إلى 8.

1- كيف يمكن للبلدان التي وضعت حسابات تجريبية (جداول مادية)، وهي الأردن والبحرين ومصر، أن تستند إلى هذه الحسابات لوضع حسابات نقدية وحسابات للانبعاثات؟ وما هي المهلة الزمنية اللازمة لوضع هذه الحسابات؟

2- كيف يمكن مساعدة البلدين اللذين ما زالا في طور إعداد حسابات المياه، وهما الجمهورية العربية السورية ولبنان، على بلوغ مرحلة تجريب هذه الحسابات؟ وكيف يمكن للبلدان التي ما زالت تفتقر إلى الأسس اللازمة لوضع حسابات المياه أن تباشر إلى وضعها؟ وما هي الإجراءات والمهلة الزمنية اللازمة لذلك؟

3- ما هي أفضل السبل التي يمكن أن تعتمدها البلدان للتركيز على الإنفاق على حماية البيئة في مجال إمدادات المياه والصرف الصحي، ومن ثمّ التوسع إلى سائر المجالات البيئية التي تصب في حسابات المياه؟ وما هي المهلة الزمنية اللازمة لوضع هذه الحسابات؟

4- هل يمكن المباشرة بإعداد حسابات الطاقة (مخزونات الطاقة وتدفقاتها وانبعاثاتها)؟ وهل يمكن أن يستخدم الأردن ميزانه من الطاقة لإعداد حساب تجريبي للطاقة بالتنسيق مع وزارة الطاقة؟

5- هل ينبغي إضافة حسابات النفايات إلى الأولويات ضمن الحسابات الفرعية؟

6- هل يمكن إدراج كلفة التدهور البيئي في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة؟

7- كيف يمكن لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة أن يساعد على المدى الطويل في صنع السياسات، وما هي التدابير اللازمة لتطبيق هذا النظام؟

8- ما هي الخطوات التي يمكن أن تتخذها الإسكوا وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لإدراج المحاسبة البيئية ضمن برامج عمل وزراء البيئة والمياه، وفي برامج المكاتب الإحصائية الوطنية؟

31- في معرض الردّ على السؤال الأول حول التدابير التي يمكن أن تتخذها البلدان التي أعدت حسابات تجريبية (جداول الانبعاثات)، وهي الأردن والبحرين ومصر، لكي تستند إلى تلك الحسابات في إعداد حسابات

نقدية وحسابات للانبعاثات، أشار ممثل البحرين إلى أنّ إعداد الحسابات التجريبية لن يواجه مشاكل. ويمكن استكمال الحسابات المادية عن طريق قياس كمية المياه المستخدمة وتسعيها، وذلك بهدف إنتاج حسابات نقدية. أشار كذلك إلى أنّ حسابات الانبعاثات المتاحة تسمح بإعداد الحسابات المادية والنقدية وحسابات الانبعاثات تمهيداً لإعداد حساب تجريبي شامل للمياه. وأشار ممثل الأردن إلى أنّ الحسابات المادية للمياه (التي تشمل مثلاً كميات المياه واستخداماتها) وتقديرات البيانات المتصلة بالانبعاثات أصبحت كلها متاحة، ولم يتبق سوى تحديد القيمة النقدية لهذه التدفقات. وبوجود التحليل البيئي القطري، لا يستغرق إعداد الحسابات النقدية أكثر من عام واحد.

32- ورداً على السؤال الثاني حول الطرق الكفيلة بمساعدة البلدين اللذين ما زالوا في طور إعداد حسابات المياه، وهما الجمهورية العربية السورية ولبنان، على بلوغ مرحلة تجريب تلك الحسابات، أشار ممثل لبنان إلى أنّ التحليل البيئي القطري قد بوشر منذ عام. ولكنّ عدم توفّر البيانات وصعوبة نشرها، وضعف الثقة بمصادرهما، وغياب التعاون بين الوزارات كلها ثغرات تدلّ على حاجة ملحة إلى إدارة البيانات. ولمعالجة الصعوبات في تدفق البيانات بين الإدارات، اقترح بعض المشاركين إبرام اتفاقات بين مختلف المؤسسات المعنية.

33- وأوصى المشاركون في حلقة المناقشة باعتماد وزارة البيئة كمصدر رئيسي للمعلومات كونها معنّية بالدرجة الأولى بقضايا المياه. كذلك أوصوا بتشكيل لجنة تُعنى بنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة وتضمّ جهة تنسيق عن كل وزارة، مشدّدين على أهمية التشجيع على تبادل المعلومات. ولاحظ المشاركون الصعوبات في استكمال حسابات المياه بسبب غياب الوسائل الفنية اللازمة لجمع البيانات المتصلة باستخدام المياه واستخراج المياه الجوفية، وارتفاع نسبة المشاريع غير القانونية في هذا المجال التي لا يكشف أصحابها عن نسب الاستهلاك الفعلي للمياه. وفي ظلّ هذه العقبات، يصعب وضع جدول زمني لاستكمال الحسابات التجريبية في بلدان مثل الجمهورية العربية السورية ولبنان، لا سيّما في البلدان التي لم تضع حتى أساساً لحسابات المياه تمكّنها من الشروع في إعدادها.

34- ورداً على السؤال الثالث حول الإنفاق على حماية البيئة من الاستخدامات الضارة لإمدادات المياه والصرف الصحي، وحول كيفية إدراج هذه البيانات في حسابات المياه في مرحلة أولى وفي سائر الحسابات البيئية في مرحلة لاحقة، أشار ممثل لبنان إلى أنّ البيانات المتوفّرة تتصل بالإنفاق في القطاع العام وحده ولذلك ينبغي حصر التركيز على الإنفاق في هذا القطاع قبل الانتقال إلى القطاع الخاص. وأثنى ممثل الأردن على هذا التوجّه. فأشار في هذا الصدد إلى أنّ الصناعات المحلية في الأردن سبق أن بدأت بدفع تكاليف مكافحة التلوث، وأوصى بأن تشمل هذه الإجراءات قطاعي المياه والصرف الصحي، ثمّ تتعداها إلى قطاعات غير حكومية وغير صناعية، وغيرها من المجالات.

35- ورداً على السؤال الرابع حول ما إذا كانت بلدان الإسكوا قادرة على الشروع في إعداد حسابات الطاقة (مخزونات الطاقة وتدفقاتها وانبعاثاتها)، وما إذا كان الأردن يستطيع استخدام ميزان الطاقة لإعداد حساب تجريبي للطاقة بالتنسيق مع وزارة الطاقة، أكد ممثل الأردن أنّ ميزان الطاقة متوفّر بالفعل لدى وزارة الطاقة، وأنّ استخدام جداول نظام الحسابات القومية ممكن لتصنيف مضمون هذا الميزان بواسطة جداول التقاطع. وأشار ممثل مصر إلى أنّ موازين الطاقة في مصر هي في طور الإعداد.

36- وقالت ممثلة لبنان إنّ الإمكانيات الحالية تسمح بوضع حسابات جزئية للمخزونات فقط. وأشارت إلى أنّ شركة كهرباء لبنان تنشر الأرقام المتصلة بإنتاج الكهرباء، ولكنّ هذه الأرقام غير موزّعة حسب النشاط الاقتصادي. وبناءً على طلب بنشر أرقام الطاقة، قدّمت وزارة الطاقة بيانات مفصّلة عن استخدامات الوقود في

11 أو 12 شركة نفط فقط. ولكنّ التوصل إلى تقديرات كاملة ودقيقة لموازن الطاقة يحتاج إلى بذل جهود كبيرة.

37- وفي معرض مناقشة السؤال الخامس حول ما إذا كان ينبغي إضافة حسابات النفايات إلى الحسابات الفرعية ذات الأولوية، أجمع المشاركون على ضرورة إدراج هذه المسألة على قائمة الأولويات. واقترحوا إعداد الاستبيانات على مستوى الهيئات المركزية، وتوجيهها إلى البلديات والأسر المعيشية والمستشفيات والمؤسسات الصناعية، أخذين في الاعتبار الحاجة إلى جمع بيانات عن كافة أنواع النفايات (الصلبة والسائلة والغازية).

38- وفي معرض مناقشة السؤال السادس حول ما إذا كان نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة يوفّر الأدوات اللازمة لقياس كلفة التدهور البيئي، أجمع المشاركون على أنّ هذا النظام يوفّر إحصاءات سنوية أساسية لسائر المتخصصين (كعلماء الاقتصاد) عن حجم التدهور البيئي ونوعيته.

39- وبعد مناقشة السؤال السابع حول أهمية نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة من حيث مساهمته في وضع السياسات على الأجل الطويل، أجمع المشاركون على أنّ هذا النظام يساعد على تحديد الأولويات المتغيرة وعلى وضع دليل أو فهرس يبيّن المصادر المتنوعة لمختلف أنواع البيانات. ويمكن الاسترشاد بهذا النظام لتدريب الموظفين العاملين في جمع البيانات؛ وتشجيع المعنيين على تحسين نوعية الإحصاءات وتصنيفها؛ والتأكد من توفر جميع أنواع البيانات اللازمة لوضع استراتيجية طويلة الأجل. ويمكن أيضاً اعتماد هذا النظام لتعزيز قدرة واضعي السياسات على تفسير الإحصاءات المستخدمة في عملية صنع السياسات. وهذه البيانات لا تشمل مخزونات الموارد الطبيعية وتدفعاتها وحسب، بل تتضمن كذلك إحصاءات عن الاستثمارات التي تعزز إنتاجية الموارد البشرية. ولكن ينبغي لهذا النظام أن يكون على مستوى كافٍ من المرونة لاستيعاب الأنواع الجديدة من المعلومات التي تفرضها الاحتياجات المستجدة مع مرور الوقت.

40- ورداً على السؤال الثامن الذي يتناول الخطوات التي يمكن أن تتخذها الإسكوا وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لإدراج المحاسبة البيئية ضمن برامج عمل وزراء البيئة والمياه وفي برامج المكاتب الإحصائية الوطنية، اقترح المشاركون أن تتضمن مسؤوليات الفريق المعني بالتنسيق إحالة هذه القضايا إلى المسؤولين والوزراء المعنيين. وأكدوا على الدور الرئيسي الذي يمكن أن تؤديه جامعة الدول العربية في مناقشة هذه المسألة مع الشركاء المعنيين بالمعلومات البيئية ومؤشرات التنمية المستدامة في أثناء اجتماعها المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر 2009.

41- وبعد انتهاء الفريق الأول من تقديم عرضه، ناقش المجتمعون برنامج العمل الذي تعمل الإسكوا على إعداده وتعترم عرضه على البلدان الأعضاء للتعليق عليه واعتماده. ويُتوقّع أن يحدّد هذا البرنامج جدولاً زمنياً لإبداء التعليقات والموافقة عليها، ومجموعة من الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الأطراف المتعددة على الأجلين القصير والطويل، وقائمة بالبلدان التي أحرزت تقدماً في إعداد حسابات تجريبية.

42- وبعد انتهاء الفريق الثاني من تقديم عرضه، ناقش المجتمعون مجموعة مواضيع منها إعداد مسرد مفصّل حول كيفية تطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة على الصعيد الوطني؛ وأهمية حسابات النفايات وكيفية إعدادها بتمويل من الجهات المانحة وتحديد الاحتياجات الملحة في مجال السياسة العامة وربطها بتغيّر المناخ؛ وأهمية حسابات الطاقة والهواء في تلبية الطلب على بيانات تغير المناخ؛ واستخدام الإحصاءات في وضع السياسة العامة وإعداد استراتيجية بيئية مفيدة للبلد. وأجمع المشاركون على أنّ الثقة بمصادر البيانات المتوفرة تبقى ضعيفة، أقله على الأجل القصير، ودعوا إلى التشجيع على اعتماد نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة.

ثانياً- التوصيات

43- دعا المجتمعون في توصياتهم بلدان الإسكوا إلى إعداد حسابات بيئية وتحسين الحسابات المعدّة، لا سيّما حسابات المياه وحسابات الإنفاق على حماية البيئة. وشجّعوا البلدان التي أعدت حسابات مادية وتجريبية للمياه (بما فيها الأردن والبحرين وعمان) على استكمال هذه الحسابات بحسابات نقدية وحسابات الانبعاثات، وبلداناً أخرى على تطبيق الحسابات التجريبية. ووافق ممثل جامعة الدول العربية على إدراج نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في مجال المياه على جدول أعمال الاجتماع المقبل لمجلس وزراء المياه العرب، وإدراج نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة على جدول أعمال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة. ودعا المشاركون الإسكوا وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة إلى مساعدة المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات المختصة في تطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة. واقترحوا عرض موضوع تطبيق هذا النظام على اللجنة الإحصائية في الإسكوا كخطوة مكمّلة لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008 في البلدان الأعضاء. ودعوا كذلك الإسكوا وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة إلى مساعدة البلدان على وضع برنامج للعمل موزّع على مراحل لا ينصّ فقط على تنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة، حسب المرحلة التي بلغها وضع الإحصاءات، بل يسهّل أيضاً التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويركّز برنامج التنفيذ على حسابات المياه والطاقة والأراضي والنفايات. وتُسنَد إلى شعبة الإحصاءات مهمة تزويد البلدان بمواد تدريبية عن إحصاءات المياه والمحاسبة، وبمواد فنية متصلة بحسابات الطاقة، وتقديم الدعم الفني من خلال عقد حلقات دراسية دولية.

ألف- التوصيات المقترحة لتحسين حسابات البيئة والمياه

1- التوصيات الموجهة إلى الإسكوا وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية

(أ) تعزيز اعتماد نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة على المستوى الوزاري، وإدراج نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في مجال المياه على جدول أعمال مجلس وزراء المياه العرب وعرضه على مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في عام 2010، بالتنسيق مع جامعة الدول العربية؛
(ب) تشجيع البلدان التي أعدت حسابات مادية تجريبية للمياه، (مثل الأردن والبحرين وعمان)، على استكمال تلك الحسابات بحسابات نقدية وحسابات الانبعاثات؛ ووضع خطة عمل تتضمن دعوة خبراء من بلدان أكثر تقدماً في مجال حسابات المياه إلى توفير المساعدة الفنية؛

(ج) مساعدة البلدان في الحصول على دعم رفيع المستوى لتطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة، وتنظيم حلقات دراسية دولية في بلدان، مثل اليمن، تحتاج إلى دعم في مجال إعداد السياسة العامة وتدريب الموظفين؛

(د) تنظيم المساعدة التي تقدّمها الإسكوا وسائر هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا بإعداد برامج تلبي احتياجات هذه البلدان.

2- التوصيات الموجهة إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا

(أ) تطوير التشريعات البيئية وتطبيق الأنظمة وخطط العمل الهادفة إلى رصد حالة البيئة، لا سيما ما يتعلق منها بالماء والهواء؛ والتشديد على إعداد حسابات البيئة، وتحديد ما يلزم اتخاذه من تدابير بهدف استيفاء المعايير البيئية الإقليمية والدولية؛

(ب) تحديد الهياكل التنظيمية المناسبة وأطر المسؤوليات، وإنشاء روابط بين الهيئات الحكومية العاملة في مجال جمع البيانات والحسابات المتعلقة بالبيئة؛

(ج) إنشاء منتدى للتشاور مع مستخدمي الإحصاءات والحسابات للتأكد من أنها تلبي احتياجاتهم؛

(د) إعداد جردة بالبيانات المتوفرة ومصادرها تتضمن المنهجية المعتمدة في جمعها؛

(هـ) الاستعانة بالبيانات المتاحة في إعداد الحسابات على أساس البيانات المتوفرة، بدءاً بحسابات المياه، كوسيلة لتحديد أوجه القصور والتداخل في البيانات، ووضع استراتيجية لجمع البيانات ذات الأولوية؛

(و) تنظيم تدريب في أثناء العمل بهدف تأمين الموارد البشرية والفنية والمالية اللازمة لوضع برنامج لإعداد حسابات البيئة واستراتيجية لجمع البيانات على أن يشمل تقييم جودة البيانات وربط الحسابات القومية بحسابات البيئة؛

(ز) إنشاء نظام لجمع البيانات المتصلة بالإنفاق على حماية البيئة بالاستناد إلى المصادر الإدارية واستكمالها، حيثما أمكن، بمسوحات إحصائية جديدة في مجال المياه؛

(ح) إجراء مسوحات منتظمة في مجالي البيئة والمياه، من خلال تجميع وتسجيل البيانات الأولية والثانوية المتصلة بالبيئة والمياه والخاصة بمناطق جغرافية محددة؛

(ط) اعتماد تصنيفات ومنهجيات ومعايير ونظم الترميز الجديدة، والتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة وغيرها من التوصيات المستجدة في هذا المجال؛

(ي) سدّ النقص في البيانات المتعلقة بمواضيع محددة، لا سيما منها المواضيع التالية:
(1) الإحصاءات عن كميات المياه المتوفرة والمطلوبة، وكيفية توزيعها؛ (2) الإحصاءات عن جودة المياه العذبة ومياه الشرب ومياه الأنهر والبحيرات والبحار، ومياه الصرف الصحي والمياه المُعالَجة، (3) نوعية الهواء والانبعاثات الهوائية؛ (4) النفايات البلدية والصناعية والخطرة من حيث الكميات التي يخلفها كل مصدر، وطرق التخلص منها وتكوينها؛ (5) استخدام الأراضي وتدهورها؛ (6) التنوع البيولوجي؛

(ك) نشر إحصاءات وبيانات فوقية عن المياه والبيئة عبر نظم لقواعد البيانات تضمن الكفاءة في معالجة البيانات وتعزز تبادل البيانات بين المؤسسات؛

(ل) نشر دراسات وتقارير تستند إلى نتائج حسابات المياه والبيئة وتظهر أهميتها وفائدتها بالنسبة إلى واضعي السياسات، أو تظهر كذلك الحاجة إلى حسابات أخرى أوسع نطاقاً.

باء- التوصيات المتصلة بالإنفاق القطاع العام على البيئة

(أ) سنّ تشريعات بيئية وتطبيق مبدأ "الملوث يدفع"؛

(ب) الحرص على استخدام التمويل الخارجي لخدمة الأولويات البيئية الوطنية؛ وتعبئة مزيد من الموارد المالية عن طريق بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص (كمشاريع إعادة تدوير النفايات وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي)؛

(ج) التشجيع على ابتكار نهج مستدامة وتطوير النهج المعتمدة في مجال الابتكار البيئي، بما في ذلك نهج الإنتاج النظيف؛

(د) جمع أموال خاصة لحماية البيئة بواسطة آلية بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ أو من خلال فرض الضرائب البيئية؛

(هـ) تشجيع رزمة الأدوات المالية هذه عن طريق مشاريع استثمار مربحة ومحفزة تراعي شروط حماية البيئة؛

(و) اعتماد نظام الاتحاد الأوروبي لتصنيف الأنشطة الهادفة إلى حماية البيئة الذي يضمن توزيعاً عادلاً للنفقات على مختلف أنشطة حماية البيئة ورصدها؛

(ز) توسيع نطاق الدراسة التي تتناول إنفاق القطاع العام السنوي على البيئة بحيث تشمل الأسر المعيشية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- مكان الاجتماع وموعد انعقاده

44- عُقد اجتماع فريق الخبراء حول المحاسبة البيئية في منطقة الإسكوا في بيروت، في الفترة من 14 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

باء- افتتاح الاجتماع

45- افتتحت السيدة وفاء أبو الحصن الاجتماع بكلمة رحّبت فيها بالمشاركين. وأكدت استمرار التعاون المثمر بين الإسكوا وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبرنامج الإحصائي الأوروبي المتوسطي (وهو برنامج إقليمي للتعاون في مجال الإحصاءات بين الاتحاد الأوروبي وعشرة بلدان متوسطة شريكة)، وجامعة الدول العربية، والبنك الدولي. ونوّهت السيدة أبو الحسن بالفرصة السانحة اليوم لكي تعمل هيئات الأمم المتحدة على توحيد أداؤها. وأشارت إلى أهمية إصدار إحصاءات موثوقة المصادر وعالية الجودة وحسنة التوقيت وقابلة للمقارنة عن المياه والبيئة في توجيه القرارات بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتأثيرها على النمو الاقتصادي. وشددت كذلك على الفرص التي يتيحها نظام المحاسبة البيئية باعتباره إطاراً غنياً بالمعلومات البيئية والاقتصادية المتكاملة المفيدة للمدراء وصانعي القرار.

46- وأكدت السيدة اليساندرا ألفييري، رئيسة قسم الحسابات البيئية والاقتصادية في شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، أنّ اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة قد وضعت نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في مقدّمة الاهتمامات على جدول الأعمال الدولي الخاص بالإحصاءات. وأشارت إلى النقاش الجاري حالياً على المستوى الدولي بشأن السياسة العامة المتصلة بقياس التقدم المحرز، لا سيما عمل اللجنة المعنية بقياس

الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي (لجنة ستيغليتز)، والمبادرة التي أطلقتها المفوضية الأوروبية بشأن اعتماد مؤشرات تكمل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وتشمل أبعاد إضافية لقياس التقدم، لا سيما منها البعدين البيئي والاجتماعي، وعمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في هذا المجال. وشددت في هذا الصدد على أهمية نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في توفير المعلومات اللازمة لتوجيه هذا النقاش. وأعربت السيدة ألفيري عن ارتياح لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالمحاسبة البيئية والاقتصادية، التي أسند إليها تطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة، للتقدم المحرز نتيجة للعمل المشترك مع اللجان الإقليمية في الأمم المتحدة. وقدمت عرضاً موجزاً عن برنامج عمل شعبة الإحصاءات شددت فيه على أهمية اعتماد بلدان الإسكوا المحاسبة البيئية والاقتصادية كمعيار إحصائي دولي لما له من فوائد يمكن أن يعود بها على المنطقة على المدى الطويل.

47- وألقى السيد علي القادري، الموظف المسؤول عن شعبة الإحصاء في الإسكوا، نيابة عن رئيس الشعبة، كلمة تناول فيها أهمية الحسابات البيئية وما تواجهه البلدان الأعضاء من صعوبات في تطبيق تلك الحسابات. وأشار إلى أن معظم بلدان الإسكوا تركز اعتمادها على مواردها الطبيعية لتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من دون مراعاة لاستنزاف هذه الموارد أو لتأثير هذا الاستهلاك على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

جيم- الحضور

48- حضر الاجتماع 27 مشاركاً من ممثلين عن بلدان الإسكوا، وخبراء من شيلي وسلوفينيا، وممثلين عن مجموعة من المنظمات الدولية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الثاني للتقرير.

برنامج عمل لبلدان الإسكوا

الجدول الزمني	الجهات المعنية	الأنشطة المقترحة
		المرحلة الأولى- تدابير تمهيدية
	السلطات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والأمم المتحدة، وعامة الناس.	1- رفع مستوى الوعي بأهمية المحاسبة البيئية على الصعيدين السياسي والعام.
	الحكومات.	2- الإطار القانوني. - تحديث الإطار القانوني الخاص بالإحصاءات والحسابات البيئية؛ - مواصلة تحسين التشريعات.
	الحكومات وعامة الناس.	
		المرحلة الثانية- إطار العمل والتنسيق على مستوى المؤسسات
	السلطات الوطنية، والوزارات، والمدراء العامون.	1- إنشاء لجنة توجيهية رفيعة المستوى. - تحديد الأدوار والمسؤوليات في مجال إنتاج البيانات وتجميع الحسابات؛ - تخصيص الموارد- توظيف عاملين بدوام كامل لتجميع الحسابات.
	المكاتب الإحصائية	2- إنشاء فريق عمل جديد أو

الجدول الزمني	الجهات المعنية	الأنشطة المقترحة
	الوطنية، والوزارات المعنية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية الموظفين الفنيون في الإدارات المعنية.	مواصلة العمل مع الأفرقة القطرية الحالية (جهات التنسيق في برنامج الإحصاءات البيئية- ميدستات وفي الإسكوا). - تحديد الأهداف؛ - صياغة قواعد العمل وتحديد المسؤوليات؛ - مراجعة إجراءات تبادل البيانات؛ - الاتفاق على جدول زمني لإصدار البيانات بانتظام.
	الموظفون الفنيون في الإدارات المعنية.	3- تبادل البيانات: إجراء تقييم مفصل لمصادر البيانات، وتحديد أوجه القصور فيها.
	خبراء في تكنولوجيا المعلومات في الإدارات المعنية.	4- نظام معلومات عن الحسابات والإحصاءات البيئية.
		المرحلة الثالثة- الدعم الفني
	المكاتب الإحصائية الوطنية، والإدارات والمنظمات المعنية.	1- تحديد الاحتياجات التدريبية.
	المكاتب الإحصائية الوطنية، والإدارات المعنية.	2- التدريب على إعداد وثائق المعلومات الأساسية المتعلقة بالمحاسبة البيئية.
	المكاتب الإحصائية الوطنية، والإدارات المعنية.	3- إجراء مسوحات بيئية استبيان عن القطاعات الصناعية وقطاع الخدمات والأسر المعيشية.
		المرحلة الرابعة- إعداد حسابات

الجدول الزمني	الجهات المعنية	الأنشطة المقترحة
		فرعية تجريبية
		الحساب الفرعي 1: حسابات المياه
	<p>المكاتب الإحصائية الوطنية، والسلطات المختصة بالمياه، والإدارات المعنية.</p>	<p>1- وضع جداول مادية عن إمدادات المياه واستخدامها.</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحديد مصادر البيانات المتوفرة وإمكانات الوصول إليها؛ - تحديد طرق لتقييم النقص في البيانات؛ - إعداد جدول تجريبي أول واستكماله بالبيانات (نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في مجال المياه، الجدولان الأول والثاني).
	<p>المكاتب الإحصائية الوطنية، والبنوك المركزية، والجهات المنتجة للبيانات المتصلة بالحسابات القومية.</p>	<p>2- وضع جداول مختلطة</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحديد مصادر البيانات المتوفرة وإمكانات الوصول إليها؛ - التقارير الصادرة عن المؤسسات.
	<p>المكاتب الإحصائية الوطنية، والسلطات المختصة بالمياه،</p>	<p>3- وضع جداول للانبعاثات تحديد مصادر البيانات المتوفرة وإمكانات الوصول إليها</p>

الجدول الزمني	الجهات المعنية	الأنشطة المقترحة
	والإدارات المعنية.	4- وضع جداول للأصول تحديد مصادر البيانات المتوفرة وإمكانيات الوصول إليها
	المكاتب الإحصائية الوطنية، ووزارات الطاقة، وجهاً أخرى.	الحساب الفرعي 2: حسابات الطاقة
	المكاتب الإحصائية الوطنية، ووزارات الزراعة، وجهاً أخرى.	الحساب الفرعي 3: حسابات الأراضي والتربة
		المرحلة الخامسة- النشر
		1- نشر دراسة تجريبية، والتخطيط لإعداد الحسابات وتحديثها بانتظام.
		2- إعداد دراسة مشتركة.
		3- تنقيح الجداول وتحليل الدراسة.
	المكاتب الإحصائية الوطنية، والإدارات المعنية.	- إعداد الدراسة للإصدار، ونشرها على الموقع الإلكتروني، وإعداد المواد الدعائية، وإحاطة الموظفين الرفيعة المستوى علماً بحسابات المياه؛
		- وضع خطة لإعداد الحسابات وتحديثها بانتظام، وتحديد سبل معالجة أوجه القصور في البيانات بطريقة فعالة من حيث الكلفة.
	المكاتب الإحصائية الوطنية، والإدارات المعنية.	4- رصد استخدام الحسابات بعد نشرها.
		5- مراجعة استخدامات حسابات المياه، وتنفيذ الخطة

الجدول الزمني	الجهات المعنية	الأنشطة المقترحة
		الهادفة إلى إعداد الحسابات وتحديثها بانتظام.

المرفق الثاني(*)

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

الأردن

السيد محمد عماد المصري
مهندس
دار المياه والبيئة، رام الله
جوال: 2 240 1776 (+970) أو 972
فاكس: 2 240 6848 (+970) أو 972
بريد إلكتروني: hwe@hwe.org.ps

السيد شريف بطه
مدير دائرة التدقيق الداخلي
سلطة جودة البيئة
هاتف: 22403495 00970
جوال: 970599674797
فاكس: 97022403494
بريد إلكتروني: shareefbatta@yahoo.com

لبنان

السيد علي شلق
أستاذ في الاقتصاد
الجامعة الأميركية في بيروت
هاتف: 4502 (1) 000 350 (+961) تحويلة:
جوال: 381183 (3) (+961)
بريد إلكتروني: ac22@aub.edu.lb
alichalak@hotmail.com

السيدة غالية حمامي
عالم اقتصادي
إدارة الإحصاء المركزي
هاتف: 9611373160
جوال: 9613804786
بريد إلكتروني: hamamyghalia@yahoo.fr
ghaliahamamy@windowslive.com

لبنان (تابع)

السيد خالد الشترات
إحصاءات البيئة
دائرة الإحصاءات العامة
هاتف: 5300700 6 962
جوال: 96753039 7 962
فاكس: 5300710 6 962
بريد إلكتروني: khaleds@dos.gov.jo
khaledksr@yahoo.com

الإمارات العربية المتحدة

السيد حمد العيسى الأدهب
المدير التنفيذي للتدقيق الخارجي
وزارة البيئة والمياه
جوال: 971508185530
فاكس: 97143963446
بريد إلكتروني: healmatrooshi@moew.gov.ae

البحرين

السيد الشيخ مشعل ابراهيم جابر الخليفة
رئيس الموارد المالية
الهيئة العامة لحماية الموارد البحرية والبيئة والحياة البرية
هاتف: 97317875115
جوال: 97339711133
فاكس: 97317874209
بريد إلكتروني: mishalsh@hotmail.com

الجمهورية العربية السورية

السيد جان خوري
استشاري الموارد المائية
المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة
هاتف: 00934459857
جوال: 96393465075
فاكس: 009634459857
بريد إلكتروني: john@scs-net.org

أستاذ في الاقتصاد
جامعة الإسكندرية
هاتف: 2035439556
جوال: 20100066346
بريد إلكتروني: elsamoustafa@yahoo.com

الدكتورة ماجدة عبد الحكم شعيب
مدير إدارة الاقتصاد البيئي
جهاز شؤون البيئة المصري
هاتف: 20225256452
جوال: 2020101000052
فاكس: 20225256490
بريد إلكتروني: magda_shouieb@hotmail.com

اليمن

السيد أمين الحمدي
نائب المدير العام للتخطيط
الهيئة العامة لحماية البيئة
هاتف: 9671253624/9671207817
جوال: 967711679091
فاكس: 9671207327
بريد إلكتروني: alhmadi_albory@yahoo.com

السيد نوري داود
رئيس التنسيق والمتابعة
وزارة المياه والبيئة
هاتف: 9671335002
جوال: 967711907606
فاكس: 9671335003
بريد إلكتروني: noori94@yahoo.com

السيدة غريس رشيد
خبير بيئة
وزارة البيئة
هاتف: 9611976555
جوال: 9613947341
فاكس: 9611976530
بريد إلكتروني: g.rachid@moe.gov.lb

السيدة نعمت أبو شام
طالبة دراسات عليا
الجامعة الأميركية في بيروت
هاتف: 9611304006
جوال: 9613537042
بريد إلكتروني: neemataboucham@hotmail.com

السيد رمزي فانوس
إحصائي
وزارة البيئة
هاتف: 9611976555
جوال: 9613594283
فاكس: 9611976530
بريد إلكتروني: r.fanous@moe.gov.lb

السيدة سمر خليل
مدير مشروع
وزارة البيئة
هاتف: 9611976555
جوال: 9613450863
فاكس: 9611976530
بريد إلكتروني: s.khalil@moe.gov.lb

مصر

السيد عرفه عبد الرحمن راجح
مدير البرمجة الصناعية
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هاتف: 20244782417
جوال: 20109061030
فاكس: 2024024099
بريد إلكتروني: ARAFA_rageh@yahoo.com
pres_capmas@capmas.gov.eg
السيدة السيدة مصطفى

باء- بلدان غير أعضاء في الإسكوا

شيلي

سلوفينيا

Ms. Danika Bizjak
مستشار
مكتب الإحصاء في الجمهورية السلوفانية
هاتف: 38612340746
جوال: 38631443005
فاكس: 38612340860
بريد إلكتروني: danica.bizjak@gov.si

Mr. Dharmo Rojas
رئيس الإحصاءات البيئية
المعهد الوطني للإحصاء
Casilla 498-3
هاتف: 56-2-438 8252
جوال: 56-2-08920 8924
بريد إلكتروني: dharmo.rojas@ine.cl

جيم- المنظمات الإقليمية

جامعة الدول العربية

السيد محمد عوض الكريم محمد عثمان
إدارة البيئة والإسكان ودائرة التنمية
جامعة الدول العربية، القاهرة
هاتف: +20225750511
جوال: +20187229900
فاكس: +20225743023
بريد إلكتروني: envsusdev.dept@las.int
m_kona2002@hotmail.com

دال- منظمات الأمم المتحدة

Two UN Plaza, DC2-1518
New York USA 10017
هاتف: 1 212 963 4590
فاكس: +1 212 963 1374
بريد إلكتروني: alfieri@un.org

المركز الأفريقي للإحصاء/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

Mr. Negussie Gorfe
إحصائي
هاتف: 251 11 5 443209
جوال: 251 911 332099
فاكس: 251 11 5 510389
بريد إلكتروني: ngorfe@uneca.org

البنك الدولي

السيد فادي دوماني
استشاري في الإقتصاد البيئي
The World Bank, Washington, DC
هاتف: 1 202 473 000
جوال: 9613105999
بريد إلكتروني: fdoumani@worldbank.org

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

السيدة ياسمينه عدرا
معاون موظف برنامج
شعبة الإنذار المبكر وتقييم المؤثرات، غرب آسيا
برنامج الأمم المتحدة، البحرين
هاتف: 97317812787
جوال: 973336313832
فاكس: 973178125110
بريد إلكتروني: yasmina.adra@unep.org
شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة - نيويورك

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة وفاء أبو الحسن
رئيس الإحصاءات القطاعية
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
هاتف: 9611981301
فاكس: 961981510

Ms. Alessandra Alfieri
رئيس قسم حسابات الإقتصاد البيئي

هاتف: 9611978349
جوال: 961 3 352419
فاكس: 9611981510
بريد إلكتروني: hammoudw@un.org

بريد إلكتروني: aboulhosn@un.org

السيدة تريز الجميل
استشاري بيئي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
هاتف: 9611981301
جوال: 9613908637
فاكس: 961981510
بريد إلكتروني: elgemayel@un.org
therese.gemayel@hotmail.com

السيد وسيم حمود
مساعد باحث
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المرفق الثالث

تقييم الاجتماع

استبيان عن آراء المشاركين
عدد الردود = 18

يُرجى تقييم ما يلي:				
سيئ جداً	سيئ	متوسط	جيد	جيد جداً
5.5	5.5	5.6	50	33.4
في المائة	في المائة	في المائة	في المائة	في المائة
1- تقييم فعالية الاجتماع				
2- ماذا كنتم تتوقعون من اجتماع الخبراء؟				
<ul style="list-style-type: none"> - اقتراح خطط لقياس التقدم المحرز بعد ثلاثة أو ستة أشهر؛ - الاستفادة من التجارب الإقليمية ومن تجارب الخبراء في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة؛ - اقتراح أدوات فنية وعملية لتطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة؛ - الاطلاع على التقدم الذي أحرزته البلدان في تطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة؛ - الاطلاع على نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة من حيث وظائفه وتطبيقاته وما يحققه من نتائج؛ - بناء قدرات المشاركين في مجال نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة والمؤشرات البيئية؛ - اقتراح توصيات بشأن ما ينبغي اتخاذه من تدابير في المستقبل تطبيقاً لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة؛ - تحديد كيفية تحسين البيانات على الأجلين القصير والطويل؛ - تحديد إمكانيات الحصول على البيانات الإحصائية واستخدامها في بلدان الإسكوا؛ - الاستفادة من خبرات البلدان في مجال نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة؛ - وضع خطة عمل لتطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في منطقة الإسكوا. 				
3- هل تحققت توقعاتكم؟				
جزئياً	كلا	نعم		
23.5 في المائة	-	76.5 في المائة		
سيئ جداً	سيئ	متوسط	جيد	جيد جداً
-	-	-	52.9	47.1
			في المائة	في المائة
4-أ- أهمية الموضوع بالنسبة إلى مجال عملكم/خبرتكم				
-	5.9	11.8	64.7	17.6
	في المائة	في المائة	في المائة	في المائة
4-ب- المعارف والمهارات المكتسبة التي قد تساعدكم في عملكم في المستقبل				
-	-	11.7	47.1	41.2
		في المائة	في المائة	في المائة
4-ج- توفر المجال لتبادل المعلومات مع سائر المشاركين				
-	-	-	37.5	62.5
			في المائة	في المائة
4-د- توفر فرصة لإقامة علاقات عمل جديدة ومفيدة				
-	5.9	-	41.2	52.9
	في المائة		في المائة	في المائة
4-هـ- الاستفادة من تبادل الخبرات والتجارب بين المشاركين				
يُرجى تقييم الاجتماع من حيث الجوانب التالية:				
سيئ جداً	سيئ	متوسط	جيد	جيد جداً
-	-	31.25	25	43.75
		في المائة	في المائة	في المائة
5-أ- وضوح العروض المقدمة				
-	-	5.9	41.2	52.9
		في المائة	في المائة	في المائة
5-ب- نوعية المواد المكتوبة التي وزّعها المنظمون				
-	5.9	-	17.6	76.5
	في المائة		في المائة	في المائة
5-ج- الترتيبات التنظيمية المتخذة قبل انعقاد الاجتماع وفي أثناء انعقاده				

6- كنتم تفضلون لو كانت مدة انعقاد الاجتماع			
أقصر 12 في المائة	هي نفسها	47 في المائة	أطول 41 في المائة
<p>إذا كنتم تفضلون تغيير مدة انعقاد الاجتماع، فما هي بالتحديد الجلسة أو الجلسات التي كان ينبغي تقصيرها أو إطالتها؟</p> <ul style="list-style-type: none">- تخصيص وقت أطول للأسئلة والتعليقات للاستفادة من الخبراء المشاركين؛- خفض الوقت المخصص للجلسات النظرية؛- تخصيص وقت أطول لاستعراض تجارب البلدان (العروض والمناقشات)؛- تمديد الوقت المخصص للجلسات إفساحاً في المجال أمام الدخول في مزيد من التفاصيل، والمقارنة بين البلدان، وتقييم تجاربها وتغطية جميع جوانب موضوع النقاش.			
7- هل سيكون بمقدورك الاستفادة في عملك من المعلومات التي اكتسبتموها خلال الاجتماع، أو نقلها إلى غيركم من الخبراء في بلدكم أو مجتمعكم؟			
إلى حد ما 17 في المائة	كلا	-	نعم 83 في المائة
8- هل تشجعون غيركم من الخبراء في بلدكم أو في مجال عملكم على حضور اجتماعات مماثلة للخبراء قد تعقد في المستقبل؟			
إلى حد ما 11 في المائة	كلا	6 في المائة	نعم 83 في المائة
9- هل سبق أن شاركتكم في أنشطة نظمتها هيئات أخرى عن الموضوع نفسه؟			
كلا 53 في المائة	نعم 47 في المائة		
إذا كنتم قد شاركتكم:			
<p>فما كان الموضوع بالتحديد؟ خطة عمل للإدارة؛ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة؛ حسابات المياه؛ برنامج تقدير كلفة التدهور البيئي؛ الإنفاق على حماية البيئة.</p> <p>ومن كانت الجهة المنظمة؟ الوكالة الألمانية للتعاون الفني، وشركة Invent، والإسكوا، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، وبرنامج الإحصاءات البيئية (ميدستات، المرحلة الثانية)، والبنك الدولي، والجامعة الأمريكية في بيروت.</p> <p>ومتى وأين؟ 2005-2009 الأردن، مصر، فلسطين، 2008 لبنان، 2007 مصر، 2009 فيينا، 2009 ستوكهولم.</p>			

10- هل ترغبون في المشاركة في أي نشاط ينظم لمتابعة نتائج هذا الاجتماع؟

نعم	94 في المائة	كلا	6 في المائة
-----	-----------------	-----	----------------

إذا كنتم ترغبون في المشاركة،
فالرجاء تحديد نوع النشاط المطلوب:

- عقد اجتماع بشأن خطة العمل المقترحة والأهداف المرجوة؛
- عقد اجتماعات فنية عن تطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في قطاعات محددة؛
- مواصلة التنسيق مع الخبراء لحل المشاكل المستجدة؛
- تعزيز الجهود التي تبذلها الإسكوا لإرسال جداول الحسابات إلى البلدان لمثلها؛
- عقد اجتماعات عن الإنفاق على حماية البيئة وحسابات البيئة؛
- تنفيذ التوصيات على الصعيد الإداري والمساعدة في تنفيذ المشروع؛
- مناقشة نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة مع جامعة الدول العربية خلال اجتماع الخبراء حول البيئة والإحصاءات والاقتصاد في البلدان العربية؛
- تعزيز قدرات المشاركين على تطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة كونه أداة جديدة؛
- تحديث معلومات المشاركين عن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في البلدان الأعضاء، وذلك بإصدار ما يلزم من مواد إعلامية، وتنظيم بعثات إلى البلدان لمدها بمساعدة فنية، وتوفير معلومات مفصلة عن تدفقات المياه؛
- توزيع برنامج العمل المتفق عليه على اللجنة الإحصائية في الإسكوا؛
- عرض نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في مجال المياه، وبرنامج تنفيذه على جامعة الدول العربية، بهدف تقديمه خلال اجتماع لمجلس وزراء المياه والبيئة في العالم العربي.

إذا كنتم لا ترغبون في المشاركة،

فالرجاء تحديد السبب:

11- هل لديكم أي مقترحات لتحسين هذا النوع من الاجتماعات في المستقبل؟

- تنظيم مجموعة من الجلسات المتتالية لتحقيق هدف محدد؛
- إسداء المشورة للمتحدثين لتمكينهم من إعداد عروضهم على نحو يلبي أهداف الاجتماعات؛
- إنشاء آلية لمواصلة التعاون، كتنظيم منتديات وعقد اجتماعات هاتفية؛
- خفض فترة امتداد الاجتماع على ساعات النهار (من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة الثالثة بعد الظهر)، وزيادة عدد أيام انعقاده؛
- تركيز جدول الأعمال على مواضيع محددة من دون التوسع في تقديم العروض؛
- زيادة التمارين العملية، وإعطاء أمثلة افتراضية لملء الجداول.

12- هل ترغبون في عرض أي ملاحظات أو تعليقات أو طرح أي أسئلة على الإسكوا بخصوص اجتماع الخبراء؟

- تحديد ورقات العمل التي يتعين إنجازها قبل انعقاد الاجتماع المقبل، ومواصلة التنسيق مع الخبراء؛
- خفض رسوم المشاركة في الاجتماع نظراً لما يتكبده المشاركون من تكاليف بسبب ارتفاع الأسعار وقدمهم من أماكن إقامتهم البعيدة إلى مكان انعقاد الاجتماع؛
- إعادة النظر في كثافة البنود المدرجة على جدول الأعمال.

